

ح/ المشتريات

دائن (له)			مدين (منه)		
التاريخ	اسم الحساب	المبلغ دائن	التاريخ	اسم الحساب	المبلغ مدين
	رصيد مرحل	٢٥٠٠,٠٠٠		الى ح/ نقدية بالصندوق	٢٠٠٠,٠٠٠
				الى ح/ نقدية بالصندوق	٥٠٠,٠٠٠
		المجموع			المجموع
		٢٥٠٠,٠٠٠			٢٥٠٠,٠٠٠

٣. نرحل مبلغ ١٠٠٠,٠٠٠ دينار الى حساب المبيعات الى الجانب الدائن ليصبح رصيد المبيعات مبلغ ٣٠٠٠,٠٠٠ بدلاً من ٢٠٠٠,٠٠٠ دينار.

ح/ المبيعات

دائن (له)			مدين (منه)		
التاريخ	اسم الحساب	المبلغ دائن	التاريخ	اسم الحساب	المبلغ مدين
	من ح/ نقدية بالصندوق	٢٠٠٠,٠٠٠		رصيد مرحل	٣٠٠٠,٠٠٠
	من ح/ نقدية بالصندوق	١٠٠٠,٠٠٠			
		المجموع			المجموع
		٣٠٠٠,٠٠٠			٣٠٠٠,٠٠٠

٤. يعدل مبلغ اجور الكهرباء من ٣٤٠,٠٠٠ دينار الى مبلغ ٤٣٠,٠٠٠ دينار وذلك بشطب المبلغ الخطأ وكتابة مبلغ ٤٣٠,٠٠٠ دينار .

ح/ اجور كهرباء

دائن (له)			مدين (منه)		
التاريخ	اسم الحساب	المبلغ دائن	التاريخ	اسم الحساب	المبلغ مدين
				الى ح/ نقدية بالصندوق	٣٤٠,٠٠٠
				الى ح/ نقدية بالصندوق	٤٣٠,٠٠٠
		المجموع			المجموع

ميزان المراجعة بالأرصدة لمحلات قصي كما في ٢٠٢١/١٢/٣١

الارصدة المدينة	الارصدة الدائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الاستاذ العام
٦٠٨٠,٠٠٠		نقدية بالصندوق	
١٥٠٠,٠٠٠		نقدية بالمصرف	
	٨٠٠٠,٠٠٠	رأس المال	
٢٥٠٠,٠٠٠		المشتريات	
	٥٠٠,٠٠٠	مردودات ومسموحات المشتريات	
٢٠,٠٠٠		خصم مسموح به	
	٣٠٠٠,٠٠٠	المبيعات	
٢٠٠,٠٠٠		مصاريف اعلان	
٢٧٠,٠٠٠		مصاريف تأمين	
٥٠٠,٠٠٠		مصاريف ايجار المحل	
٤٣٠,٠٠٠		اجور كهرباء	
١١٥٠٠,٠٠٠	١١٥٠٠,٠٠٠	المجموع	

مثال: الاتي ميزان المراجعة بالأرصدة لشركة ورود التجارية في ٢٠٢١/١٢/٣١:

الارصدة المدينة	الارصدة الدائنة	اسم الحساب	رقم صفحة الاستاذ العام
٤٤٠٠,٠٠٠		نقدية بالمصرف	
٧٥٠٠,٠٠٠		السيارة	
٥٨٠,٠٠٠		الاثاث	
٢٠٠٠,٠٠٠		المشتريات	
	٦٦٦٠,٠٠٠	المبيعات	
	٣٠٠,٠٠٠	مردودات المشتريات	
	٧,٨١٨,٠٠٠	راس المال	
٨٠٠,٠٠٠		اجور عمال	
٥٧٠٠٠		مصاريف كهرباء	

	خصم مكتسب	٤٠,٠٠٠	
	اجور ماء		٢٣٠٠٠
	دائنون(مصطفى)	١٨٠٠,٠٠٠	
	المجموع	١٦,٦١٨,٠٠٠	١٥,٣٦٠,٠٠٠

ونتيجة التدقيق وجدت الاخطاء الاتية والتي ادت الى عدم تطابق جانبي الميزان:

١. رصيد حساب نقدية بالصندوق لم يسجل في الميزان ومبلغه ٩٠٠,٠٠٠ دينار.
 ٢. ان رصيد حساب نقدية بالمصرف الصحيح هو ٤٦٠٠,٠٠٠ دينار ويوجد مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دينار لم ترحل الى الجانب المدين من هذا الحساب.
 ٣. وجد ان قائمة مشتريات بمبلغ ١٢٠,٠٠٠ دينار نقداً لم ترحل الى حساب المشتريات.
 ٤. وجد ان هناك مبلغ ٧٥,٠٠٠ دينار نقداً عن اجور كهرباء قد رحل لحساب الصندوق بشكل صحيح لكن رحل الى حساب اجور كهرباء بمبلغ ٥٧,٠٠٠ دينار.
 ٥. وجد مبلغ ٢٠,٠٠٠ دينار عن خصم مكتسب وقد رحل مرتين الى حساب الخصم المكتسب.
- المطلوب :** تصحيح الاخطاء وأعداد ميزان المراجعة المعدل بتاريخ ١٢/٣١.

الحل: واجب

التسويات القيدية

Constraint adjustments

أوضحنا في الفصول السابقة كيفية تسجيل العمليات المالية ومنها العمليات الخاصة بالمصروفات والايرادات في سجل اليومية وترحيلها الى حساباتها المختصة في سجل الاستاذ واعداد ميزان المراجعة الذي يكشف عن ارصدة تلك الايرادات والمصروفات وصولاً الى الحسابات الختامية وأعداد قائمة المركز المالي، والهدف الاساسي من أعداد هذه الحسابات هو تحديد نتيجة نشاط الشركة من ربح أو خسارة بشكل دقيق ومعرفة مركزها المالي وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ويقوم المحاسب نهاية المدة المحاسبية بفحص ومراجعة العمليات المالية المتحققة خلال المدة المحاسبية لان الأرقام النهائية الموجودة في ميزان المراجعة والنتائج التي يتم التوصل اليها عن طريق اعداد الحسابات الختامية لأتعرض القيم الحقيقية والصادقة لوضع الشركة المالي، ويتطلب من كل شركة ان تقوم بجرد موجوداتها ومطلوباتها في نهاية السنة المالية ومطابقة ارصدها مع الارصدة في السجلات وهذا ما يطلق عليه بتسوية الحسابات ويعني تعديل أرصدة الحسابات الواردة بالسجلات بما يتفق مع الجرد الفعلي، لهذا كان من الضروري لضبط الارباح ولإظهار الحالة المالية الحقيقية للشركة ان تقوم بجرد كل مفردة من مفردات الموجودات والمطلوبات جرداً فعلياً، وايضاً من الضروري ان تحمل المدة المالية للشركة بكافة المصروفات والايرادات التي تخص المدة المالية. وعادة يتم تقسيم عمر المشروع الى مدد زمنية متساوية وكل مشروع حسب طبيعة عملة يختار بداية المدة المالية الخاصة به وتسمى هذه المدة المحاسبية (السنة المالية) وهي سنة حسابية للشركة أو المشروع تبدأ من تاريخ بدء نشاطه وتقف في نهايته وتعد من المبادئ التي يعتمد عليها في التسويات القيدية، ويتضح من خلال ذلك أن على الشركة أن تتخذ سنة حسابية خاصة بها ، ومعظم الشركات في العراق تتخذ السنة المالية (من ١/١ ولغاية ١٢/٣١) كمدة محاسبية رئيسية والبيانات المالية التي تغطي السنة تسمى الحسابات الختامية أو القوائم المالية السنوية، التي بانتهائها يمكن التعرف على نتيجة نشاط الشركة من ربح أو خسارة وتحديد مدى تقدم الشركة في تحقيق اهدافها وكذلك توفر معلومات محاسبية ذات أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب ومن هذه القرارات، قرارات التوسع أو الانكماش في نشاط الشركة وقرارات التحول الى نشاط اخر جديد أو الاستمرار في النشاط الحالي وكل هذه الاسباب وغيرها من الاسباب أدت الى أعداد الحسابات الختامية في نهاية كل سنة مالية.

وتشكل قيود التسوية جزءاً رئيسياً من الاجراءات المحاسبية في نهاية كل مدة محاسبية لغرض فك التداخل بين مصروفات وایرادات الشركة للمدة الحالية ومصروفات وایرادات كل من المدة والمدد السابقة أو اللاحقة لكي يخصص لكل مدة مالية نصيبها من الايرادات والمصروفات بهدف الوصول الى نتيجة نشاط الشركة الصحيح، ولتحديد صافي

الربح وصافي الخسارة للشركة في نهاية السنة المالية بشكل دقيق ينبغي استبعاد الإيرادات التي استلمت إلا أنها لا تخص السنة المالية وإضافة الإيرادات التي تخص السنة المالية سواء استلمت أو لم تستلم واستبعاد المصاريف التي دفعت ولكنها تخص سنوات قادمة وإضافة المصاريف التي تخص السنة المالية سواء دفعت أو لم تدفع، وكذلك احتساب اندثارات الموجودات الثابتة عن نفس السنة كما ينبغي جرد بضاعة آخر المدة وبقيّة الموجودات المتداولة.

وقيود التسوية بذلك تكون تطبيقاً لمجموعة من المبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية كفرضية استقلالية الشركة المحاسبية ومبدأ القياس وفرض الدورية ومبدأ تحقق الإيراد ومبدأ تحقق المصروف وغيرها. وينبغي أن تتم عملية تسوية الحسابات في نهاية السنة المالية وقبل أعداد الحسابات الختامية لغرض تحديد المصروفات التي أسهمت في تحقيق الإيرادات وتحديد صافي الربح الحقيقي أو صافي الخسارة الحقيقي وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتحديد تأثيرها على المركز المالي للشركة وذلك بحصر الإيرادات والمصروفات التي تخص المدة المالية. ويشير التطبيق المحاسبي إلى أن تأثير بعض العمليات الخاصة بالإيرادات والمصروفات يمتد لأكثر من مدة محاسبية واحدة مما يقتضي معالجتها محاسبياً ويطلق على هذه العملية بالتسويات القيدية.

فالتسويات القيدية هي قيود محاسبية لمعالجة النقص أو الزيادة في ما يجب أن تتحملة المدة المالية من مصروفات وإيرادات.

كما يمكن تعريفها بأنها الإجراءات العملية المحاسبية التي تتم في نهاية المدة المالية لمعرفة القيمة الصحيحة لموجودات الشركة ومطلوباتها وكذلك الإيرادات والمصروفات من أجل التوصل إلى النتيجة الحقيقية لأعمال الشركة من ربح أو خسارة وبيان المركز المالي وإجراء القيود اللازمة. أما قيود التسوية فهي تعديلات باستحقاق السنة المالية من الإيرادات والمصروفات التي أنفقت لتحقيقها تجري على أرصدة الحسابات التي تظهر ضمن ميزان المراجعة قبل إجراء هذه التسويات. ومن الأسباب التي تقتضي إجراء التسويات القيدية في نهاية كل سنة مالية هي الآتي:

1. الزيادة المستمرة في اكتساب الإيرادات التي أدت إلى زيادة الموجودات والمطلوبات بتحصيل قيمتها مقدماً.
2. الزيادة المستمرة للمصروفات مقابل زيادة المطلوبات دون إثباتها في السجلات حتى نهاية السنة المالية.
3. الزيادة المستمرة في الإيرادات مقابل زيادة الموجودات دون إثباتها في السجلات حتى نهاية السنة المالية.

وتسجل قيود التسوية في سجل اليومية ومن ثم ترحل إلى سجل الاستاذ للوصول إلى أرصدة الحسابات الواجب ظهورها في ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات ليجري على وفقه أعداد القوائم المالية لتلك المدة بالشكل الصحيح، تمهيداً للمقابلة بين إيرادات المدة والمصروفات المنفقة لتحقيق هذه الإيرادات. أما الموجودات والمطلوبات فيتم عرضها في قائمة المركز المالي بقيمتها الصحيحة ويتطلب تقويمها تقويماً سليماً سواء أكانت موجودات متداولة كالنقدية بالصندوق والنقدية بالمصرف أو بالكلفة (القيمة العادلة) كالمخزون والمدينون والأوراق المالية، والتي يتطلب

اجراءات تسوية عن طريق عمل التخصيصات والاحتياطات اللازمة، أما الموجودات الثابتة كالسيارات والمباني والاثاث وغيرها التي تتطلب احتساب مصروف الاندثار لها. واجراء التسويات القيدية اللازمة للعمليات المالية في نهاية السنة المالية يحقق غرضين رئيسيين هما:

١. التأكد من أنه قد خصص للمدة المحاسبية الجارية نصيبها العادل من الايرادات والمصروفات ويتحقق ذلك في قائمة الدخل، لذا سيواجه المحاسب مشاكل في تحديد الايرادات التي تخص المدة من المبالغ المستلمة فعلاً والواجب تحميلها عليها والايادات المستحقة التحصيل خلال المدة. كما سيواجه مشكلة تحديد المصروفات التي تخص المدة من المبالغ المدفوعة فعلاً والواجب تحميلها عليها والمصروفات المستحقة الدفع خلال المدة.

٢. التأكد من القياس والافصاح عن حقوق الشركة وموجوداتها وما على هذه الحقوق من مطالبات أو التزامات سواء باتجاه الغير أو باتجاه الملاك وان هذا القياس والافصاح الذي جرى في نهاية المدة المالية قد جرى على اسس سليمة وعادلة ويتحقق هذا الغرض في قائمة المركز المالي ولتحقيقه سيواجه المحاسب مشكله احتساب الاندثار الواجب على الموجودات الثابتة ومشكلة تقييم الموجودات والمطلوبات ورأس المال.

لذلك سوف نتناول في هذا الفصل اجراءات التسويات على حسابات المصروفات وحسابات الايرادات اللازمة لتحقيق المقابلة السليمة لإيرادات المدة المحاسبية بما يتعلق بها من مصروفات.

أساس الاستحقاق والاساس النقدي Accrual Basis Versus Cash Basis:

تعد خطوة أعداد الحسابات الختامية من أهم مهام المحاسب فأعدادها يخضع لاعتبارات فنية وأسس علمية نابعة من مجموعة القواعد المحاسبية ومنها اعتماد اساس الاستحقاق في اعداد الحسابات الختامية ووفقاً لهذا الاساس يقاس الربح على اساس مقابلة الايرادات المتحققة خلال المدة المحاسبية سواء استلمت نقداً أو سوف تستلم فيما بعد بالمصروفات التي تحققت في تلك المدة سواء دفعت نقداً أو سوف تدفع فيما بعد، فالمقبوضات والمدفوعات النقدية ليست العامل الاساسي في اعداد الحسابات الختامية ولكن العامل الاساسي هو الايرادات المتحققة التي تخص المدة المالية بغض النظر عن تحصيلها وكذلك المصروفات التي تخص المدة المالية بغض النظر عن دفعها. أما اذا كانت الحسابات الختامية تعد على الاساس النقدي فالإيراد لا يسجل الا اذا تم استلامه نقداً وكذلك لا تسجل المصروفات الا اذا تم دفعها نقداً، وبالرغم من سهولة تطبيق هذا الاساس الا انه يؤدي الى تضليل المعلومات الواردة في القوائم المالية كونه يؤجل تسجيل الايرادات المكتسبة وغير المستلمة خلال المدة كما انه لا يقابل المصروفات مع الايرادات المكتسبة، وعلى هذا الاساس يكون صافي الربح النقدي هو الفرق بين المقبوضات والمدفوعات النقدية التي تمت خلال السنة المالية، وبذلك فهذا الاساس لا يتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً ، ومع ذلك يستخدم

الاساس النقدي في المؤسسات الحكومية التي لا تهدف الى الربح والتي تطبق النظام المحاسبي الحكومي. ومن الواضح ان الاساس النقدي لا يصلح في بيان صافي الارباح الحقيقية التي تحققها الشركة خلال المدة المالية لأنه تضمن فقط العلاقة بين المقبوضات والمدفوعات النقدية ولا يصلح في مجال أعداد الحسابات الختامية. ولتوضيح الفرق بين الاساسين نأخذ مصاريف الايجار المدفوعة مقدماً عن سنتين كمثال لذلك.

اهداف التسويات القيدية Restrictive settlement goals

ان الهدف الاساس لأجراء التسويات القيدية يتمثل فيما يأتي:

1. معرفة ربح أو خسارته المشروع ومركزه المالي في نهاية كل مدة مالية بصورة صحيحة ودقيقة.
2. تطبيق مجموعة من القواعد والاسس المحاسبية الاساسية والمتمثلة بأساس الاستحقاق والاساس النقدي.
3. يتم تطبيق المبادئ المحاسبية مثل مبدأ تحقق الإيراد ومبدأ تحقق المصروفات وخصوصاً عند استخدام الوحدة الاقتصادية أساس الاستحقاق.

التسويات القيدية للمصروفات والإيرادات

تتم التسويات القيدية للمصروفات والإيرادات في نهاية المدة المحاسبية وقبل اعداد الحسابات الختامية ، وتتم هذه التسويات تطبيقاً للمبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليه وخصوصاً فرض الدورية ومبدأ تحقق الإيراد ومبدأ تحقق المصروف فعلى اساس هذه القواعد لا بد من حصر الإيرادات التي تخص المدة المالية ولكي يتم تحديد هذه المبالغ بصورة صحيحة يتطلب اجراء تسويات قيديه في نهاية المدة لحصر الإيرادات المستحقة لإضافتها لإيراد المدة وخصم الإيرادات المستلمة مقدماً للوصول الى ايراد المدة، وكذلك بالنسبة للمصروفات يتم اضافة المصروفات المستحقة لمصروفات المدة بينما تخصم منها المصروفات المدفوعة مقدماً، فهذه المحاسب من التسويات هو اعداد الحسابات الختامية على أسس سليمة ووفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها، واستنادا الى ذلك لا بد على الشركة ان تعمل قيود تسوية في كل مرة يتم فيها اعداد القوائم المالية وذلك بتحليل كل حساب من الحسابات الواردة من ميزان المراجعة ، فالتسويات القيدية ضرورية للعمليات والاحداث التي يمتد اثرها لأكثر من مدة محاسبية ، لذا يقصد بالتسويات القيدية بانها تحمل السنة المالية بما يخصها من مصاريف سواء دفعت او لم تدفع وتحمل بالإيرادات سواء استلمت او لم تستلم خلال السنة المالية وبالتالي يمكن تصنيف تلك التسويات على اساس وقت القبض او الدفع النقدي ، ويمكن تصنيف الإيراد والمصروف الى مجموعتين هما :

أولاً: المقدمات.

ثانياً: المستحقات.

أولاً: المقدمات : اذ يتم في المقدمات القبض او الدفع النقدي قبل الاعتراف بالإيراد او المصروف وتتكون هذه المجموعة من الاتي :

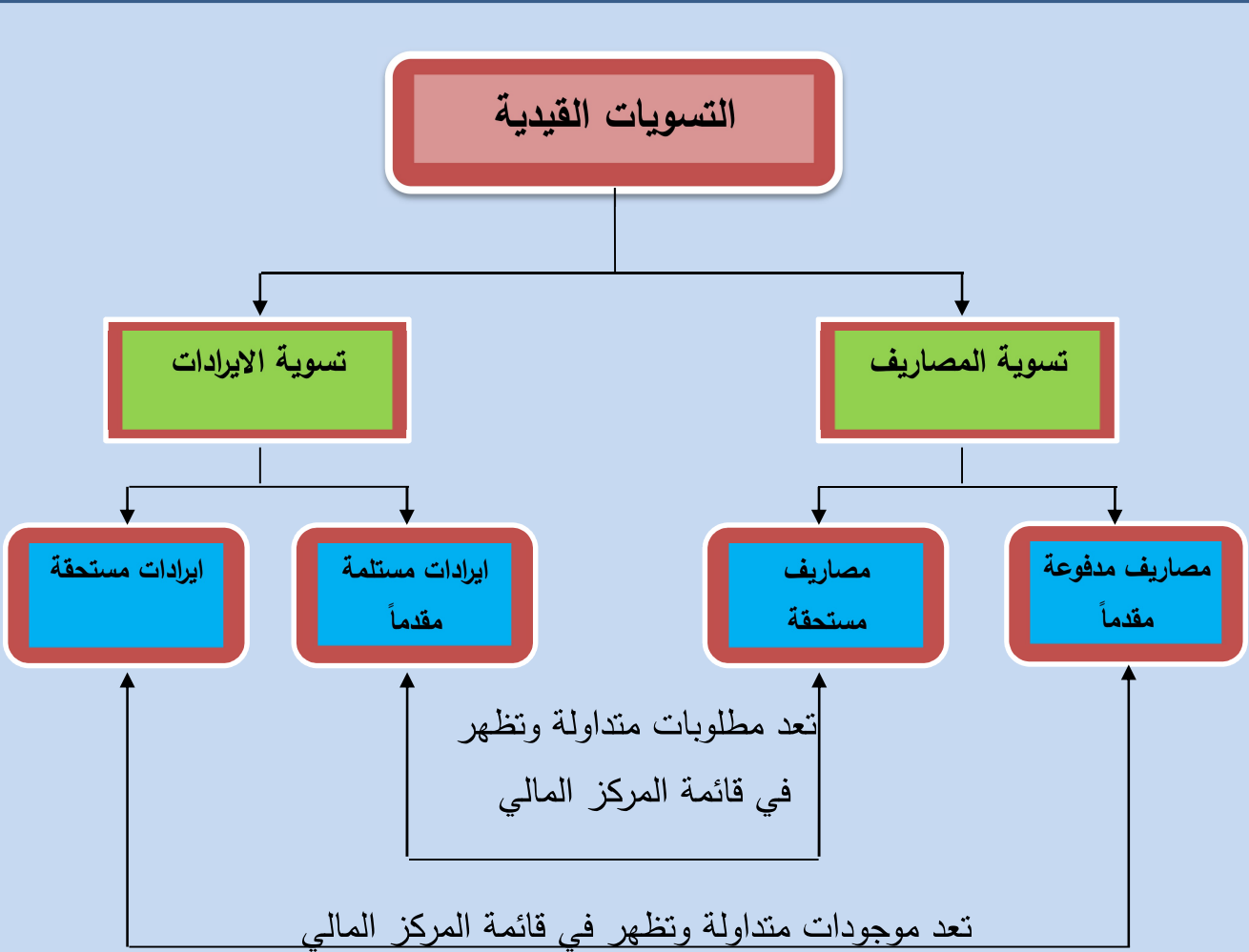
١. **المصاريف المدفوعة مقدماً** : وهي المصاريف التي يتم دفعها نقداً قبل استخدامها او الاستفادة منها ويكون جزء منها خاص بمدة قادمة ، وعليه عند اجراء التسوية فيجب استبعاد الجزء غير الخاص بهذه المدة المالية الحالية وفق لمبدأ تحقق المصروف (مقابلة الايرادات بالمصروفات) وتسجل كموجودات قبل استخدامها واستهلاكها.

٢. **الايرادات المستلمة مقدماً** : هي المبالغ النقدية المستلمة مقدماً خلال المدة المالية قبل تقديم اي خدمة للزبائن وهي تخص فترات قادمة والتي تسجل مطلوبات.

ثانياً: المستحقات : هي التي يكون فيها الدفع او القبض النقدي بعد الاعتراف بالإيراد او المصروف وتشتمل الاتي :

١. **الايرادات المستحقة** : هي ايرادات تخص المدة المالية الحالية وتحققت ولكن لم يتم قبضها او تسجيلها في السجلات.

٢. **المصاريف المستحقة** : وهي المصاريف التي تخص المدة المالية الحالية الا انها لم تدفع نقداً بعد ولم تسجل في السجلات . والشكل رقم (٤) في ادناه يوضح التسويات القيدية:



الشكل رقم (٤) التسويات القيدية

التسويات القيدية للمصروفات:

يقصد بالمصروفات المبالغ التي تدفعها الشركة مقابل خدمة تقدم لها كالرواتب والاعلان والايجار ومصاريف الماء والكهرباء والهاتف وغيرها من المصاريف، وتسجل هذه المبالغ المدفوعة في حساب المصاريف كلاً حسب نوعها ويمثل رصيد المصروف في نهاية السنة المبالغ المدفوعة خلال السنة، فاذا كان على سبيل المثال رصيد حساب الايجار في اخر السنة ٤٥٠٠,٠٠٠ دينار فمعناه ان الشركة قد دفعت هذا المبلغ لإيجار الشركة خلال السنة فالرصيد يمثل المبالغ المدفوعة لا المبلغ الذي يخص السنة لان المبلغ المدفوع قد يكون اكثر أو اقل أو مساوي لما يخص السنة فقد يكون المبلغ المدفوع للإيجار في المثال السابق مدفوع عن ايجار لأشهر قادمة من السنة التالية أو قد يكون هناك مبلغ ايجار قد استحق نهاية السنة في الشهر الاخير ولم يدفع بعد وسيتم دفعة خلال السنة التالية. ولغرض التوصل لصادفي الربح وصادفي الخسارة عن السنة المالية ينبغي تطبيق مبدأ تحقق المصروف بمقابلة الإيرادات بالمصاريف وذلك باستبعاد المصاريف المدفوعة مقدماً من المدفوع الفعلي واطافة المصروف المستحق على المبالغ المدفوعة ان وجد وبذلك لا تحمل قائمة الدخل الا بالمصاريف التي تخص نفس السنة بغض النظر عما دفع منها. ويتم تحديد علاقة المصاريف بالسنة المالية على اساس:

١. تحديد مبالغ المصروفات التي تخص السنة المالية وترحل للحسابات الختامية.

٢. تحديد المصروفات المدفوعة مقدماً.

٣. تحديد المصروفات المستحقة.

اولاً: المصاريف المدفوعة مقدماً "موجودات": وهي المصاريف التي دفعت خلال السنة الحالية الا انها تخص سنوات قادمة، وظهرت ضمن ارصدة المصروفات في نهاية المدة في ميزان المراجعة. والمصروفات المدفوعة مقدماً تظهر عندما تدفع الشركة مصاريف ويكون جزء منها يخص المدة القادمة فعند عملية التسوية وطبقاً لمبدأ الاستحقاق يجب استبعاد هذا المصروف المدفوع مقدماً وعدم تحميله على المدة المالية الحالية ولهذا يفتح بالسجلات المحاسبية حساب وسيط باسم المصروف المدفوع مقدماً ويسجل كموجود قبل ان يتم استخدامها أو استهلاكها ،واستناداً لمبدأ تحقق المصروف واساس الاستحقاق فانه يجب على الشركة تحميل ما يخص المدة فقط من تلك المصروفات واقفاله في قائمة الدخل اما ما يخص المدد القادمة فيرحل ويظهر برصيد مدين في الميزانية العمومية في جانب الموجودات المتداولة، وعليه يتم معالجة المصروف المدفوع مقدماً محاسبياً عن طريق اثبات المبلغ المدفوع كمصروف مبدئياً ثم في نهاية المدة الحالية يتم تقسيمها ما يخص المدة الحالية يثبت كمصروف ويحمل على قائمة الدخل واما ما يخص المدة القادمة فيثبت كمصروف مدفوع مقدماً ويظهر ضمن الموجودات المتداولة في قائمة المركز المالي. ويتم تسوية المصاريف المدفوعة مقدماً عن طريق اجراء قيد تسوية في سجل اليومية يؤدي الى غرضين:

الغرض الاول: تخفيض رصيد حساب المصاريف الى ان يصبح الرصيد الجديد مساوي لما يخص السنة ويتم ذلك بجعل حساب المصروف حسب نوعه دائناً.

الغرض الثاني: خلق حساب جديد ضمن الموجودات المتداولة اسمه مصاريف مدفوعة مقدماً وذلك لكون المبالغ المدفوعة مقدماً تمثل جزءاً من الممتلكات الشركة في ذمة الغير فالجهة التي استلمت المبلغ المصروف مقدماً من الشركة تعد مدينة للشركة به وجعل حساب المصروفات المدفوعة مقدماً مدينياً، فيكون القيد المحاسبي لتسوية المصروف المدفوع مقدماً كالآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
Xxxxxxxx	Xxxxxxxxxx	من ح / مصروف مدفوع مقدماً الى ح/ المصروف حسب نوعه قيد تسوية المصروف	

وهذا القيد يتم ترحيله الى سجل الاستاذ فيؤدي ترحيله الى تخفيض حساب المصروف ويكون رصيده الجديد هو الذي يخص السنة ثم يقفل في قائمة الدخل كالعادة بالقيد الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
Xxxxxxxx	Xxxxxxxxxx	من ح / قائمة الدخل الى ح/ المصروف حسب نوعه قيد غلق المصروف حسب نوعه بقائمة الدخل	

وبذلك تحمل السنة بما يخصها من مصروف، وظهر الربح أو الخسارة بشكل صحيح وحساب المصروف المدفوع مقدماً فيظهر ضمن الموجودات المتداولة في قائمة المركز المالي يمثل جزءاً من ممتلكات الشركة لدى الغير، وسوف يظهر ضمن موجودات السنة القادمة بهدف حذف تأثير ذلك المبلغ على حسابات السنة الحالية ويتم عكس قيد في بداية السنة وبالشكل الآتي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
Xxxxxxxx	Xxxxxxxxxx	من ح / المصروف حسب نوعه الى ح/ المصروف المدفوع مقدماً عن عكس قيد التسوية في السنة التالية لسنة الحسابات الختامية	

مثال : في ٢٠٢١/١/١ دفعت احدى الشركات مبلغ ١٥٠٠٠,٠٠٠ دينار نقداً عن ايجار مبنى للشركة لمدة ثلاث سنوات.

المطلوب: إجراء قيود التسوية وبيان الاثر على قائمة الدخل والميزانية العمومية.

الحل:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
٢٠٢١/١/١	من ح/ ايجار المباني الى ح / نقدية بالصندوق دفع ايجار المبنى نقداً	١٥٠٠٠,٠٠٠	١٥٠٠٠,٠٠٠

$١٥٠٠٠,٠٠٠ \div ٣$ (سنوات) = $٥٠٠٠,٠٠٠$ ما يخص السنة ٢٠٢١ (السنة الحالية) ينغلق بقائمة الدخل
 $١٥٠٠٠,٠٠٠ - ٥٠٠٠,٠٠٠ = ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠$ الفرق مصروف مدفوع مقدماً (للسنوات القادمة) يسجل فيه قيد التسوية،
فيكون قيد التسوية في نهاية السنة لإيجار المبنى بالشكل الآتي:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
٢٠٢١/١٢/١٣١	من ح/ ايجار مدفوع مقدماً الى ح / ايجار المبنى قيد التسوية ايجار مدفوع مقدماً	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠

ففي نهاية السنة المالية يتم اقفال المصروف في الحسابات الختامية بالقيمة التي تخص المدة المالية الحالية والبالغة
 $٥٠٠٠,٠٠٠$ وتقفل في قائمة الدخل والباقي $١٠,٠٠٠,٠٠٠$ فتعتبر مصروفات مدفوعة مقدماً تظهر كموجود متداول
في قائمة المركز المالي. ويكون قيد غلق ايجار المبنى كالآتي:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
٢٠٢١/١٢/١٣١	من ح/ قائمة الدخل الى ح / ايجار المبنى قيد غلق مصروف الايجار في قائمة الدخل	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠

وبذلك تحملت سنة ٢٠٢١ بما يخصها من مصروف ايجار لإظهار الربح والخسارة بشكل صحيح وحساب الايجار
المدفوع مقدماً والبالغ ($١٠,٠٠٠,٠٠٠$) سيظهر في جانب الموجودات المتداولة في قائمة المركز المالي لسنة ٢٠٢١
وسيتم عكس قيد التسوية في بداية سنة ٢٠٢٢ وبما يخصها حتى ينتهي حساب الايجار المدفوع مقدماً.

قائمة المركز المالي/ الجزئية كما في ٢٠٢١/١٢/٣١

المطلوبات و حقوق الملكية	الموجودات
	الموجودات المتداولة : ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ايجار مدفوع مقدماً

مثال : ٣

الحل: ان الايجار الواجب الدفع عن سنة ٢٠٢١ هو لاحد عشر شهراً فقط من الشهر (٢ الى نهاية شهر ١٢) ١١×

$$٢٠٠,٠٠٠ = ٢٢٠٠,٠٠٠ - ٢٠٠,٠٠٠$$

$$٢٤٠٠,٠٠٠ - ٢٠٠,٠٠٠ = ٢٢٠٠,٠٠٠$$

التاريخ	البيان	دائن	مدين
٢٠٢١/١٢/٣١	من د/ ايجار محل مدفوع مقدماً الى د / ايجار المحل قيد تسوية ايجار المحل المدفوع مقدماً	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠

ففي نهاية السنة المالية يتم اقفال المصروف في الحسابات الختامية بالقيمة التي تخص المدة المالية الحالية والبالغة ٢٢٠٠,٠٠٠ وتقفل في قائمة الدخل، ويكون قيد غلق ايجار المحل كالآتي:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
٢٠٢١/١٢/٣١	من د/ قائمة الدخل الى د / ايجار المحل قيد غلق حساب مصروف الايجار في قائمة الدخل	٢٢٠٠,٠٠٠	٢٢٠٠,٠٠٠

د/ ايجار المحل

دائن (له)			مدين (منه)		
التاريخ	اسم الحساب	دائن	التاريخ	اسم الحساب	مدين
١٢/٣١	من د/ ايجار المحل المدفوع مقدماً	٢٠٠,٠٠٠	١٢/٣١	رصيد	٢٤٠٠,٠٠٠
	من د/ قائمة الدخل	٢٢٠٠,٠٠٠			
	٢٤٠٠,٠٠٠	المجموع		٢٤٠٠,٠٠٠	المجموع

د/ ايجار المحل المدفوع مقدماً

دائن (له)			مدين (منه)		
التاريخ	اسم الحساب	المبلغ دائن	التاريخ	اسم الحساب	المبلغ مدين
	رصيد مرحل	٢٠٠,٠٠٠	١٢/٣١	الى د/ ايجار المحل	٢٠٠,٠٠٠
	٢٠٠,٠٠٠	المجموع		٢٠٠,٠٠٠	المجموع

قائمة الدخل كما في ٢٠٢١/١٢/٣١

	٢٢٠٠,٠٠٠ ايجار المحل

قائمة المركز المالي/ الجزئية كما في ٢٠٢١/١٢/٣١

الموجودات	المطلوبات و حقوق الملكية
الموجودات المتداولة : ٢٠٠,٠٠٠ ايجار المحل المدفوع مقدماً	

وفي بداية سنة ٢٠٢٢ يتم عكس قيد التسوية وبالشكل الاتي:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
٢٠٢٢/١/١	من ح/ ايجار محل الى ح / ايجار المحل المدفوع مقدماً عكس قيد تسوية ايجار المحل المدفوع مقدماً	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠

وحتى ينتهي حساب ايجار المحل المدفوع مقدماً ولا يظهر في سنة ٢٠٢٢ وبنفس الوقت تحميل قائمة الدخل بالمبلغ لأنه يخصها يكون القيد للسنة المالية ٢٠٢٢ كالاتي:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
٢٠٢٢/١٢/٣١	من ح/ قائمة الدخل الى ح / ايجار المحل قيد غلق حساب مصروف الايجار في قائمة الدخل	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠

ح/ ايجار المحل المدفوع مقدماً (في سنة ٢٠٢٢)

دائن(له)			مدين(منه)		
التاريخ	اسم الحساب	المبلغ دائن	التاريخ	اسم الحساب	المبلغ مدين
	من ح/قائمة الدخل	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٢٢/١/١	الرصيد	٢٠٠,٠٠٠
	٢٠٠,٠٠٠	المجموع		٢٠٠,٠٠٠	المجموع

مثال : في ٢٠٢٠/٨/١ دفعت شركة استبرق مبلغ ٩٦٠٠,٠٠٠ دينار نقداً عن مصاريف اعلان للشركة لمدة سنة.
المطلوب: تسجيل قيد التسوية والفصل في سجل اليومية وبيان اثر التسوية على قائمة الدخل والميزانية العمومية.

الحل: واجب

ثانياً: المصاريف المستحقة "مطلوبات" : وهي مصاريف تخص السنة المالية الحالية لكنها لم تدفع حتى نهاية السنة ولم تظهر في نهاية المدة ضمن رصيد المصروفات في ميزان المراجعة كمصاريف التأمين والايجار والضرائب والرواتب وغيرها ،وهذه المصاريف تعد بمثابة التزامات (مطلوبات) على الشركة للغير ويجب على الشركة تسجيل تلك المصروفات خلال المدة المحاسبية بموجب قيد تسوية يظهر المصروفات حسب نوعها في الجانب المدين وتقل في قائمة الدخل بينما المصروفات المستحقة في جانب الدائن وتظهر في قائمة المركز المالي في جانب المطلوبات المتداولة.

وعلمنا ان ارصدة المصروفات في ميزان المراجعة تمثل المبالغ المدفوعة خلال تلك المدة فاذا كان المبلغ المدفوع اقل مما يخص السنة كان يكون راتب لاحد الموظفين لم يدفع للشهر الاخير من السنة بعد ففي هذه الحالة ينبغي زيادة المصروفات بالمبالغ المستحقة والتي لم تدفع بعد ثم قفلها بعد التسوية في الحسابات الختامية. ويتم تسوية المصاريف المستحقة عن طريق اجراء قيد تسوية في سجل اليومية يؤدي الى غرضين:

الغرض الاول: زيادة رصيد حساب المصاريف الظاهر في ميزان المراجعة بالمبلغ المستحق والذي لم يدفع بعد حتى يكون رصيد المصاريف بعد الزيادة مساوياً لما يخص السنة ويتم ذلك بجعل حساب المصروف حسب نوعه مديناً.

الغرض الثاني: خلق حساب جديد ضمن المطلوبات المتداولة اسمه مصاريف مستحقة وذلك لكون المبالغ الذي استحق ولم يدفع بعد اصبح بمثابة دين على الشركة ويظهر ضمن المطلوبات في قائمة المركز المالي ،فيكون القيد المحاسبي لتسوية المصروف المستحق كالاتي:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
	من د / المصروف حسب نوعه الى د/ المصروف المستحق قيد تسوية المصروف المستحق	Xxxxxxxxxx	Xxxxxxxx

وهذا القيد يتم ترحيله الى سجل الاستاذ فيؤدي ترحيله الى زيادة حساب المصروف ويكون رصيده الجديد هو الذي يخص السنة ثم يقفل في قائمة الدخل كالعادة بالقيد الاتي:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
	من د / قائمة الدخل الى د/ المصروف حسب نوعه قيد غلق المصروف حسب نوعه بقائمة الدخل	Xxxxxxxxxx	Xxxxxxxx

مثال : في ٢٠٢١/١٢/٣١ ظهر رصيد حساب الرواتب بميزان المراجعة للتاجر حسن ١٥٠٠,٠٠٠ دينار ولدى تدقيق قوائم الراتب وجد ان احد الموظفين لم يستلم راتبه لشهر كانون الاول والبالغ ١٠٠,٠٠٠ دينار.
المطلوب: تسجيل قيد التسوية والفصل في سجل اليومية وتصوير الحسابات المتعلقة بالتسوية وبيان اثر التسوية على قائمة الدخل والميزانية العمومية.

الحل:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
٢٠٢١/١٢/٣١	من د / مصروف الرواتب الى د/ مصروف الراتب المستحق قيد تسوية المصروف المستحق لشهر ١٢	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠

ففي نهاية السنة المالية يتم اقفال المصروف في الحسابات الختامية بالقيمة التي تخص المدة المالية الحالية والبالغة ١٦٠٠,٠٠٠ وتنفصل في قائمة الدخل، ويكون قيد غلق مصروف الراتب كالآتي:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
٢٠٢١/١٢/٣١	من د / قائمة الدخل الى د/ مصروف الرواتب عن غلق مصروف الراتب بقائمة الدخل	١٦٠٠,٠٠٠	١٦٠٠,٠٠٠

د/ الرواتب

دائن (له)			مدين (منه)		
التاريخ	اسم الحساب	دائن	التاريخ	اسم الحساب	مدين
١٢/٣١	من د / قائمة الدخل	١٦٠٠,٠٠٠	١٢/٣١	رصيد	١٥٠٠,٠٠٠
			١٢/٣١	الى د/ المصروف المستحق	١٠٠,٠٠٠
	١٦٠٠,٠٠٠	المجموع		١٦٠٠,٠٠٠	المجموع

د/ الرواتب المستحقة

دائن (له)			مدين (منه)		
التاريخ	اسم الحساب	المبلغ دائن	التاريخ	اسم الحساب	المبلغ مدين
١٢/٣١	من د / مصروف الرواتب	١٠٠,٠٠٠		رصيد مرجل	١٠٠,٠٠٠
	١٠٠,٠٠٠	المجموع		١٠٠,٠٠٠	المجموع